Bull. Fac. Agric., Cairo Univ.,54 (2003): 1-20.

THE EFFECT OF PRICE POLICIES ON SOME STRATEGIC CROPS IN EGYPT

(Received:27.4.2002)

By
M. M. El-Batran

Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture , Cairo University,Giza

ABSTRACT

The Egyptian agriculture is faced by many economic structural changes, either at the national or international level, as the government adopted structural adjustment programs and signed the general agreement on tariffs and trade (GATT) and finally entering the world trade organization (WTO). In the previous years, the agricultural sector suffered from many economic problems, as a direct result of the unbalanced governmental interventions in the price policy, *i.e.*, forced delivery, quotas system, forced crop pattern, so these distortions affected adversely the level of performance and performance efficiency of economic agricultural inputs in Egypt.

The main research problem and the objective of the present study handles the effect of world trade liberalization on some Egyptian strategic crops, *i.e.*, rice, cotton, and wheat. The time series subject to the study (1990-2000), has been divided into two periods, the first (1990-1994) before the application of the (WTO), and the second (1995-2000) after the application of this agreement.

To display the effect of world trade organization on the crops subject to study, the policy analysis matrix (PAM) indicates through the nominal and effective protection coefficients, an increase in protection of rice, and wheat producers during the second period, while there are policy taxes on the cotton producers during the two periods. The results

show a comparative advantage in producing the three crops, according to the domestic resource cost criterion.

On the other hand, the results of partial equilibrium model (PEM) for rice, cotton, and wheat, show an increase in the producer and consumer loss during the second period, as a direct effect of the policy taxation. It can be said that the irrational behavior in resources due to input subsidies, led to a non-optimal allocation in the consumption expenditure. Also it is noticed that there is an increase in the net of economic loss with respect to rice, cotton and wheat, in the second period.

Key words: *effective protection coefficients, policy analysis matrix (pam), trade liberalization, structural adjustment.*

أثر السياسات السعرية على بعض المحاصيل الإستراتيجية فى مصر

محسن محمود البطران
قسم الإقتصاد الزراعى – كلية الزراعه – جامعة القاهره– الجيزة

١ . المقدمـــــة

واجه الإقتصاد القومى المصرى عقب النصف الثانى من الثمانينيات تغـــيرات إقتصادية من خلال إنتهاج الدولة سياسة الإصلاح الإقتصادى، بالإتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير بهدف إصلاح العجز فى الموازنة العامة للدولة وتحسين الخلل فى ميزان المدفوعات والميزان التجاري. هذا بجانب تشـــجيع الإستثمارات، وزيادة الدخل القومى فى كافة القطاعات الإقتصادية علـــى المســـتوى المحلى. كما واجهت مصر عام ١٩٩٥ تغيرات أخرى علـــى المســـتوى العـــالمى، تمثلت فى الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية "World Trade Organization"، عقب التوقيع على الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والمعروفة بإتفاقيـــة الجات (GATT).

ومما لا شك فيه أن تلك المتغيرات المحليه والعالميه تمثل تحدياً حقيقياً للسياسه الزراعية المصرية وللمنتجات المصرية فى الأســـواق العالميـــه لمواجهـــة قـــوى التكتلات الإقتصادية وشرطاً أساسياً لتعميق قدره الزراعة المصرية التنافسيه للحـــد من الرسوم الجمركية وغير الجمركية والتشوهات السعريه التى نتـــج عنـــها عـــدم الكفاءه فى تخصيص الموارد.

١٠١٠ مشكلة الدراسة

تنحصر مشكلة الدراسة فى عدم معرفة أثر التغيرات العالمية على السياسات الزراعية المتعلقة بالمحاصيل الحقلية موضع الدراسة من حيث مدى توافر الحماية السعرية التى تمكن من الإستمرار فى الإنتاج ومدى الميزة النسبية التى يمكن معها توافر حد أدنى من التواجد فى السوق العالمى فى ظل تطبيق إتفاقية التجاره العالمية، كما تكمن أيضاً المشكلة البحثية فى إنخفاض مستوى أداء القطاع الزراعى نتيجة التدخل الحكومى غير المتوازن متمثلاً فى دعم القطاعات غير الزراعية على حساب القطاع الزراعى من خلال فرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة ومدى تأثير ذلك على الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

٢٠١٠ هدف الدراسة

يستهدف هذا البحث الوقوف على أثر تطبيق إتفاقية التجارة العالمية فى بداية عام ١٩٩٥ على المتغيرات الإقتصاديه المختلفة وثيقة الصلة بالسياسات الزراعية المتبعة فى إنتاج محاصيل الأرز، القطن، والقمح فى مصر من حيث ظروف الحماية السعر ية ومقومات الميزة النسبية لتلك المحاصيل، ومن ثم الوقوف على واقع بعض المتغيرات المتمثلة فى صافى الخسارة الإقتصادية فى الإنتاج، صافى الخسارة الإقتصادية فى الإستهلاك، التغير فى فائض المنتج، التغير فى فائض المستهلك، التغير فى الإيراد الحكومى، والتغير فى النقد الأجنبى للمحاصيل المذكورة.

٢٠ الطريقة البحثية ومصادر البيانات

إعتمدت الدراسة على كافة البيانات الإحصائية المنشورة وغير المنشورة التى تصدرها الجهات الرسمية الحكومية مثل بيانات الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعى بوزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ونشرات البنك الأهلى خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠).

ولقد تم الإعتماد على تقدير مصفوفة تحليل السياسة Policy (PAM) Analysis Matrix، بهدف حساب معاملات ومعدلات الحماية الإسميه والفعالة وتكلفة الموارد المحلية، حتى يمكن التعرف على توجهات السياسات السعرية للمحاصيل الزراعية، وإمكانية مقارنة الأسعار المزرعية بالأسعار العالمية متمثلة فى أسعار الحدود، وبالتالى تحديد إتجاهات السياسة التي تتبعها الدولة في كل محصول سواء كانت سياسة حيادية أو سياسة فرض ضرائب مباشرة أو ضرائب غير مباشرة، كما تم إستخدام معامل تكلفة الموارد المحلية فى تحديد الميزة النسبية (Tsakok, 1990).

هذا ويمكن تقدير تلك المعاير كالتالى

- معامل الحماية الإسمى = السعر المزرعى ÷ سعر الحدود.
- معدل الحماية الإسمى = معامل الحماية الإسمى - ١.
- معامل الحماية الفعال = القيمة المضافة بالسعر المزرعى ÷ القيمة المضافة بسعر الحدود.(Johnson, 1960)
- معدل الحماية الفعال = معامل الحماية الفعال - ١.
- تكلفة الموارد المحلية = الموارد المحلية بأسعار الظل ÷ القيمة المضافة بسعر الحدود.

وإذا كانت معاملات الحماية أكبر من واحد فهذا يوضح وجود دعم للمنتج، وإذا كانت أقل من واحد فهذا يوضح وجود ضرائب على المنتج، بينما إذا كانت مساوية للواحد فهذا يوضح إتباع سياسة حيادية (Balassa,1965) .

كما يوضح معامل تكلفة الموارد المحلية الميزة النسبية للسلعة، ويكون هناك ميزه نسبية فى إنتاج السلعة إذا كان المعامل أقل من واحد، ويكون عدم وجود ميزه نسبية إذا كان أكبر من واحد(Monke,1989).

وأخيراً تم إستيفاء نموذج توازن جزئى Partial Equilibrium Model لتوضيح الإختلالات السعريه وحجم الدعم أو الضرائب المفروضة على المنتج والمستهلك، ويستهدف إستخدام نموذج التوازن الجزئى التعرف على تأثير سياسات تدخل الدولة فى مجالى الإنتاج والإستهلاك والإيراد الحكومى، وأثر ذلك على الرفاهية الإقتصادية للمجتمع للسلع موضع الدراسه. حيث تم قياس أثر تطبيق إتفاقية التجارة العالمية ومقارنتها بالفتره السابقة لها، بالنسبة لجانبى الإنتاج والإستهلاك، والإيراد الحكومى إستناداً على مؤشرات صافى خسارة كل من المنتج والمستهلك الإقتصادية، بهدف التعرف على التغير فى فائض كل من المنتج والمستهلك لقياس مدى رفاهية كل منهما. كما تم قياس الإيراد الحكومى من خلال التعرف على التغير فى الإيرادات الحكومية والتغير فى النقد الأجنبى، وصافى خساره المجتمع الإقتصادية.

وفيما يلى توضيح لهيكل معادلات نموذج التوزان الجزئى (Pale,1981)

- صافى الخساره الإقتصادية فى الإنتاج: $NELP = (Qw - Qd)(Pb - Pd)/2$
- صافى الخساره الإقتصادية فى الإستهلاك: $NELC = (Cw - Cd)(Pd - Pb)/2$
- التغير فى فائض المنتج: $PS = Qd\ (Pd - Pb) - NELP$
- التغير فى فائض المستهلك: $CS = Cd\ (Pb - Pd) - NELC$
- التغير فى الإيراد الحكومى: $GR = -NELP - NELC - PS - CS$
- التغير فى النقد الأجنبى: $FE = -Pb\ (Qw - Qd + Cd - Cw)$

- صافى الأثر: $NET = PS + CS + GR$

حيث:

Qw = حجم الإنتاج عند سعر الحدود.
Qd = حجم الإنتاج عند السعر المزرعى.
Pb = سعر الحدود.
Pd = السعر المزرعى.
Cw = حجم الإستهلاك عند سعر الحدود.
Cd = حجم الإستهلاك عند السعر المزرعى.

١٠٢. مناقشة النتائج

تعتبر منظمة التجارة العالمية (WTO) منظمة ذات نشاط إقتصادى عالمى ولها شخصية قانونية مستقلة، تعمل ضمن منظومة النظام الإقتصادى العالمى الجديد، ونشأت تلك المنظمة فى أول يناير ١٩٩٥ ليكتمل بذلك مثلث الإقتصاد العالمى متمثلاً فى البنك الدولى للإنشاء والتنمية (IBRD)، صندوق النقد الدولى (IMF)، ومنظمة التجارة العالمية التى تختص بأعمال إدارة ومراقبة تصحيح أداء العلاقات التجارية الدولية على أساس المبادئ التى تم إقرارها فى دورة أوروجواى. وتهدف منظمة التجارة العالمية إلى خلق وضع تنافسى دولى فى التجاره يعتمد على الكفاءة الإقتصادية فى تخصيص الموارد، وتعظيم الدخل القومى العالمى ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقى، وتحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم.

وتشتمل منظمة التجارة العالمية على ثلاثة مجالس أساسية هى:

١- مجلس تجارة السلع والمسئول عنها الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT).
٢- مجلس تجاره الخدمات والمسئول عنها الإتفاقية العامة للتجارة والخدمات (GATS).
٣- مجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية والمسئول عنها المعايير التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPs).

ولقد تضمنت إتفاقية الجات مجموعة مبادئ يمكن توضيحها فيما يلى:

١- عدم التمييز (الدولة الأولى بالرعاية): بمعنى عدم التمييز والتفضيل فى المعاملة بين الدول الأعضاء فى منح الرعاية أو المزايا الخاصة، حيث أن أى ميزة تجارية تمنحها إحدى الدول الأعضاء إلي دولة أخرى في العضوية

يستفيد منها باقى الاعضاء دون مطالبة أو إتفاق جديد، بإستثناء ثلاث حالات لهذا المبدأ وهى:

- حمايه الصناعات الحديثة فى الدول النامية حتى تقوى على المنافسة الدولية.
- العلاقات التفضيلية التي تربط بين الدول الصناعية وبعض البلاد النامية.
- التكتلات الإقتصادية الدولية، حيث يتم إعفاء الدول الصناعية من ذلك المبدأ بشرط أن تنتمى الى تكتل اقتصادى معين وتنتمى جغرافياً إلى إقليم معين.

٢- الشفافية: بمعنى الإعتماد على التعريفة الجمركية كأداة للحماية وليس على القيود الكمية كحصص للإستيراد، بإستثناء ثلاث حالات لهذا المبدأ وهى:

- الدول التي تواجه عجزاً حاداً فى ميزان المدفوعات.
- السماح فى حالات خاصة مسببة بإستخدام حصص الواردات للسلع الزراعية.
- الزيادة الطارئة فى واردات سلع معينة، وبالقدر الذى يهدد الإنتاج المحلى بخطر جسيم وخاصة الصناعات الحديثة وهو ما يعرف بالشرط الوقائى.

٣- المفاوضات التجارية: حيث يكون التفاوض هو الأساس لحل المنازعات التجارية.

٤- المعاملة التجارية التفضيلية: بمعنى منح الدول النامية مزايا تجارية تفضيلية فى علاقاتها مع الدول المتقدمة، بهدف تنشيط حركة التنمية الإقتصادية فى الدول النامية.

٥- التبادل: بمعنى ضرورة قيام الدول الأعضاء بتحرير التجارة الدولية من القيود أو تخفيضها من خلال المفاوضات متعددة الأطراف.

وقد استهدفت إتفاقية الجات تمكين الدولة العضو من النفاذ الى الأسواق لباقى الدول الاعضاء، وبما يحقق التوازن بين الحماية المناسبة من الإنتاج المحلى وبين تدفق وإستقرار التجاره الدولية بجانب تحرير التجاره وإلغاء التعريفات والحواجز الجمركية وحظر حصص الاستيراد.

كما تضمنت دورة أوروجواى لإتفاقية الجات فى مجال إتفاق الزراعه المتعلق بالدول النامية، ومنها مصر الاحكام والقواعد التالية:

١- السماح بتنفيذ الإلتزامات فى مجالات النفاذ للأسواق، الدعم الداخلى، ودعم التصدير، على مدى ١٠ سنوات بدلاً من ٦ سنوات كما هو الحال بالنسبة للدول المتقدمة، وكذلك إعفاء الدول الأقل نمواً فى هذه المجالات.

٢- تخفيض دعم التصدير بنحو ٢٤% بإستثناء الدواجن وبعض اصناف الفاكهة، وتخفيض دعم الصادرات بنسبة ١٤%، وتخفيض الدعم الداخلى للإنتاج الزراعى بنسبة ١٣,٣% سنوياً.

٣- إعفاء الدول النامية من تخفيض الدعم الداخلى إذا لم تجاوز نسبة الدعم ١٠% من إجمالى قيمة السلع مقابل ٥% للدول المتقدمة.
٤- تقديم دعم داخلى للإنتاج الزراعى غير مسموح به للدول المتقدمة وهو: دعم الإستثمارات المتاحة للزراعة - دعم مستلزمات الإنتاج الزراعى للمنتجين الفقراء أو ذوى الدخول المنخفضة، مع إستثناء إعفاء تلك الدول من تخفيض دعم الإنتاج النقدى المباشر، إذا كان لا يجاوز نسبة ١٠% من القيمة الإجمالية للإنتاج.
٥- تقديم دعم للتصدير غير مسموح به للدول المتقدمة وهو: دعم تخفيض تكاليف التسويق والنقل الدولى، وتحديد رسوم النقل الداخلى على شحنات التصدير بشروط أفضل من تلك المطبقة على شحنات الإستهلاك المحلى.
٦- فتح الأسواق أمام الواردات التى كانت خاضعة لقيود غير جمركية بما لا يقل عن ٣% تزداد إلى ٥% عام ٢٠٠٠.
٧- تخفيض الرسوم الجمركية تدريجياً على واردات الخضر والفاكهة بنسبة ١٦% حتى عام ٢٠٠٥.

ويمكن توضيح أسباب إنضمام مصر إلى عضوية الجات للعوامل التالية

١- عدم التوقيع على إتفاقية الجات يؤدى إلى الحرمان وفقد التعامل فى ٨٠% من حجم التجاره العالمية للدول الصناعية المتقدمة.
٢- عدم التوقيع على إتفاقية الجات يؤدى إلى الحرمان وفقد التعامل فى ١٢%.من حجم التجارة العالمية للدول النامية.
٣- الإنضمام إلى الجات شرطاً أساسيى للإنضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية.
٤- عدم التوقيع على الإتفاقية يؤدى إلى عدم إستفادة الدول غير الأعضاء من مزايا الجات، وذلك فيما يتعلق بمبدأ الدولة الأكثر رعاية، والإستفادة من التخفيضات الجمركية المتبادلة بين الدول الأعضاء.
٥- الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية يعطى فرصة للدول الأعضاء للدخول فى مفاوضات والحصول على بعض التسهيلات والمرونات التى تخدم مصالح شعوبها.

وللتعرف على أثر تطبيق إتفاقية التجارة العالمية نتيجة تحرير التجارة الخارجية الزراعية فى مصر على الأسعار المزرعيه مقارنة بالأسعار العالمية للمحاصيل موضع الدراسة، تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين، الأولى (١٩٩٠-١٩٩٤)، وهى تمثل فتره ما قبل تطبيق إتفاقية التجارة العالميه، والفترة الثانية (١٩٩٥-٢٠٠٠)، وهى تمثل فتره سريان تطبيق إتفاقية التجارة العالمية. وذلك بهدف تحليل آثار تلك الإتفاقية على محاصيل الأرز، القطن، والقمح، وذلك بإستخدام

معاملات الحماية والميزة النسبية، وتقدير نموذج التوازن الجزئى لتلك المحـــاصيل. وفيما يلى توضيح لتلك المؤشرات على النحو التالى:

١- محصول الأرز

يشير جدول (١) إلى نتائج تقدير معاملات الحماية الإسمية والفعالة، معـــامل تكلفة الموارد المحلية، ونموذج التوازن الجزئى لمحصـــول الأرز خـــلال فـــترتى الدراسة، حيث أمكن التوصل إلى النتائج التالية

بلغ متوسط معامل الحماية الإسمى لمحصول الأرز خـــلال الفـــترة الأولـــى الخاصة بفتره ما قبل تطبيق إتفاقية التجارة العالمية نحو ٠,٨٥، إرتفع خلال الفـــترة الثانية الخاصة بفتره تطبيق إتفاقية التجارة العالمية إلى نحو ١,٠٥، وبمعدل إزدياد

جدول (١) نتائج قياس مصفوفة تحليل السياسة، ونموذج التوازن الجزئـــى لمحصـــول الأرز بالمليون جنية فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠).

البيان	متوسط الفتره الأولى (١٩٩٠-١٩٩٤)	متوسط الفترة الثانية (١٩٩٥-٢٠٠٠)
الإنتاج (مليون طن)	٣,٨٦	٥,٢٨
السعر المزرعى (جنية/طن)	٤٧٢,٧٧	٦٨٤,٩٧
كمية الصادرات (مليون طن)	٠,١٦	٠,٢٠
سعر التصدير (جنية/طن)	٩٣٤,٨٦	١١٠٨,٨٧
قيمة الصادرات (مليون جنية)	١٥٧,٨٣	٢١٨,٠١
معامل الحماية الإسمى	٠,٨٥	١,٠٥
معدل الحماية الإسمى	-٠,١٥	٠,٠٥
معامل الحماية الفعال	٠,٨٢	١,١٠
معدل الحماية الفعال	-٠,١٨	٠,١٠
تكلفة الموارد المحلية	٠,٤٤	٠,٦٣
صافى الخسارة الإقتصاديه فى الإنتاج	٦٣,١	١٥١,٠
صافى الخسارة الإقتصاديه فى الإستهلاك	٤١,٢	١٣١,١
التغير فى فائض المنتج	-٣٧٦,٣	-١٥٩,٠
التغير فى فائض المستهلك	١٥٠,٦	-٦٣,١
التغير فى الإيراد الحكومى	١٢١,٤	-٦٠,٠
التغير فى النقد الأجنبى	-٧٣٧,٩	-٦٤٥,٠
صافى الأثر على صادرات الأرز	-١٠٤,٣	-٢٨٢,١

المصدر: جمعت وحسبت من المراجع العربية: (١)، (٢)، (٣)، (٩)، (١٠)،(١١).

يقدر بنحو ٢٣,٥% عما كان عليه خلال الفترة الأولى، كما بلغ متوسط معدل الحماية الإسمى لمحصول الأرز خلال الفترة الأولى حوالى -٠,١٥، إزداد خلال الفترة الثانية إلى نحو ٠,٠٥-، وهذا يوضح أن الدولة تقوم بفرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة على منتجى الأرز خلال الفترة الأولى، فى حين تم إتباع سياسة حمائية بدعم وحماية المنتج على حساب المستهلك تمثلت فى زيادة السعر المزرعى عن سعر الحدود وذلك خلال الفترة الثانية.

ولقد تبين أن معامل الحماية الفعال لمحصول الأرز خلال متوسط الفترة الأولى بلغ حوالى ٠,٨٢، إرتفع خلال الفترة الثانية إلى نحو ١,١٠، وبمعدل إزدياد يقدر بنحو ٣٤,١% عما كان عليه خلال الفترة الأولى، كما بلغ متوسط معدل الحماية الفعال لمحصول الأرز خلال الفترة الأولى حوالى -٠,١٨، حيث إرتفع خلال الفترة الثانية إلى نحو ٠,١٠-، وهذا يوضح أن الدولة كانت تقوم بفرض ضرائب مباشرة او غير مباشرة على منتجى الأرز خلال الفتره الأولى، وأثناء الفترة الثانية تم دعم وحماية أسعار الأرز المزرعية بالسوق المحلى لصالح المنتج.

وتوضح نتائج الميزة النسبية أن متوسط تكلفة الموارد المحلية لمحصول الأرز خلال الفترة الأولى قد بلغ نحو ٠,٤٤، إرتفع خلال الفترة الثانية إلى نحو ٠,٦٣، وبمعدل إزدياد يقدر بنحو ٤٣,٢% مقارنة بالفتره الأولى، وهذا يوضح وجود ميزه نسبية فى إنتاج الأرز على الرغم من الإزدياد التدريجى فى معامل تكلفة الموارد المحلية. ولذلك فإنه ينصح بزيادة الإنتاج وزيادة تصدير الأرز.

وبالنسبة لتحليل نموذج التوازن الجزئى لمحصول الأرز، فتوضح نتائج جدول (١) ما يلى:

بلغ متوسط صافى الخسارة الإقتصادية للمنتج لمحصول الأرز حوالى ٦٣,١ مليون جنيه فى الفترة الأولى، إرتفع إلى نحو ١٥١ مليون جنيه فى الفترة الثانية الخاصة بتطبيق إتفاقية التجارة العالمية، ويرجع سبب إرتفاع صافى خسارة المنتج الإقتصادية فى الفترة الثانية إلى إتباع سياسه فرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة على منتجى الأرز، وكذلك سياسة دعم مستلزمات الإنتاج التى أدت إلى السلوك غير الرشيد للموارد الإنتاجية وبالتالى عدم توزيع الموارد الإنتاجية بكفاءة وتوجيهها نحو أنشطة ذات إنتاجية منخفضة، بينما إنخفض صافى خسارة المنتج الإقتصادية فى الفتره الأولى نتيجة إرتفاع الأسعار المحليه لمحصول الأرز وكذلك إرتفاع التكاليف الانتاجية أدى إلى ترشيد إستخدام الموارد الإنتاجية وبالتالى زيادة الكفاءة فى إستخدام هذه الموارد.

وقد بلغ متوسط صافى خسارة المستهلك الإقتصادية نتيجة لتصدير الأرز حوالى ٤١,٢ مليون جنيه فى الفتره الأولى، إرتفع إلى نحو ١٣١,٢ مليون جنيه فى الفترة الثانية. وقد يرجع سبب إرتفاع صافى خسارة المستهلك الاقتصادية في الفترة

الثانية إلى إتباع سياسة حيادية لدعم المستهلك، وبالتالى تحويل الإنفاق الإستهلاكى من سلع عالية المنفعة إلى أخرى ذات منفعة أقل بسبب إنخفاض أسعارها، وبالتالى وجود حالة من سوء توزيع الإنفاق الاستهلاكي.

وتوضح النتائج أن متوسط الخسارة فى فائض المنتج نتيجة لتصدير الأرز بلغ نحو ٣٧٦,٣ مليون جنية فى الفترة الأولى، إنخفض إلى حوالى ١٥٩ مليون جنية خلال الفترة الثانية. ويرجع سبب إرتفاع الخسارة فى فائض المنتج فى الفترة الأولى إلى زيادة التكاليف عن الإيرادات بسبب إنخفاض السعر المزرعى عن سعر الحدود، وبالتالى فإن المنتج المحلى قد حقق خسارة نتيجة بيع كميات قليلة بأسعار منخفضة، بينما إنخفض متوسط خساره فائض المنتج المحلى فى الفتره الثانية نتيجة بيع كميات كبيرة بأسعار مرتفعة، وإرتفاع السعر المزرعى عن سعر الحدود، مما إنعكس على زيادة رفاهية منتجى الأرز.

ولقد بلغ متوسط المكاسب فى فائض المستهلك نتيجة لتصدير الأرز حوالى ١٥٠,٦ مليون جنية فى الفترة الأولى، بينما تحقق خساره فى فائض مستهلك الأرز بلغت حوالى ٦٣,١ مليون جنية خلال الفترة الثانية. ويرجع سبب إرتفاع المكاسب فى فائض المستهلك فى الفتره الأولى إلى إستمرار سياسة دعم مستهلكى الأرز، وبالتالى فإن المستهلك المحلى قد حقق مكاسب نتيجة إستهلاك كميات كبيرة بأسعار منخفضة، بينما تلاشت سياسة الدعم في الفترة الثانية. ولذلك تم تحقيق خسارة للمستهلك نتيجة شراء كميات قليلة بأسعار مرتفعة، وبالتالى زيادة الإنفاق الإستهلاكى على الأرز، مما إنعكس على إنخفاض رفاهية مستهلكى الأرز.

كما بلغ متوسط العائد فى الإيراد الحكومى نتيجة لتصدير الأرز حوالى ١٢١,٤ مليون جنية فى الفترة الأولى، بينما تم تحقيق خسارة فى الإيراد الحكومى بلغت نحو ٦٠ مليون جنية خلال الفترة الثانية. ويرجع سبب زيادة العائد فى الإيراد الحكومى فى الفترة الأولى، إلى زيادة العرض المحلى عن الطلب المحلى للأرز، وبالتالى زيادة حجم الصادرات. بينما يرجع سبب الخسارة في الإيراد الحكومي خلال فتره تطبيق إتفاقية التجارة العالمية إلى انخفاض حجم صادرات الأرز بصفة عامة.

وبالنسبة للتغير فى النقد الأجنبي فقد بلغ متوسط الخسارة فى حصيلة النقد الأجنبى نتيجة تصدير الأرز حوالى ٧٣٧,٩ مليون جنية فى الفترة الأولى، إنخفض إلى نحو ٦٤٥ مليون جنية خلال الفترة الثانية. ويرجع سبب النقص فى حصيلة النقد الأجنبى خلال الفتره الأولى، إلى إنخفاض قيمة صادرات الأرز والبالغة نحو ١٥٧,٨٣ مليون جنية، بينما يرجع سبب إنخفاض النقص فى النقد الأجنبى خلال الفترة الثانية إلى زيادة قيمة صادرات الأرز المصرى والبالغة نحو ٢١٨,٠١ مليون جنية.

وعلى ذلك يمكن القول أن صافى الخساره الإقتصاديه لمحصول الأرز بلغ حوالى ١٠٤,٣ مليون جنيها فى الفترة الأولى، إرتفع إلى نحو ٢٨٢,١ مليون جنيه

فى الفترة الثانية لتطبيق إتفاقية التجارة العالمية. ويرجع سبب إرتفاع صافى الخسارة الإقتصادية فى الفترة الثانية لتطبيق إتفاقية التجارة العالمية إلى عدم كفاءة توزيع الموارد الإنتاجية والإنفاق الإستهلاكى.

٢. محصول القطن

يشير جدول (٢) إلى نتائج تقدير معاملات الحماية الإسميه والفعالة، معامل تكلفة الموارد المحلية، ونموذج التوازن الجزئى لمحصول القطن خلال فترتى الدراسة، حيث أمكن التوصل إلى النتائج التالية:

بلغ معامل الحماية الإسمى للقطن خلال متوسط الفترة الأولى نحو ٠,٢٧، إنخفض خلال متوسط الفترة الثانية إلى نحو ٠,٢٥، وبمعدل إنخفاض يقدر بنحو ٧,٤% عما كان عليه خلال الفترة الأولى. كما بلغ معدل الحماية الإسمى لمحصول القطن خلال متوسط الفترة الأولى حوالى -٠,٧٣، إرتفع خلال متوسط الفترة الثانية إلى نحو -٠,٧٥ . يوضح هذا أن الدولة تتبع سياسة فرض ضرائب على مزارعى ومنتجى القطن، وفى نفس الوقت تقوم بدعم المستهلك ممثلاً فى قطاع الصناعة على حساب المنتج المحلى خلال فترتى الدراسة. ويقصد بالقطن هنا، بإعتباره قطن شعر، على أساس أنه سلعة وسيطة يدخل فى صناعة الملابس والمنسوجات القطنية المختلفة.

وتوضح النتائج أيضاً أن معامل الحماية الفعال لمحصول القطن خلال متوسط الفترة الأولى بلغ نحو ٠,٢٤، إنخفض خلال الفترة الثانية إلى نحو ٠,٢١، وبمعدل إنخفاض يقدر بنحو ١٢,٥% عما كان عليه.

وفيما يتعلق بالميزه النسبية، فقد بلغ معامل تكلفة الموارد المحليه لمحصول القطن خلال متوسط الفترة الأولى نحو ٠,١١، إرتفع خلال متوسط الفتره الثانية إلى نحو ٠,١٣، وبمعدل إزدياد يقدر بنحو ١٨,٢% مقارنة بالفتره الأولى، وهذا يوضح وجود ميزه نسبية محليه فى إنتاج القطن.

بلغ متوسط صافى خسارة المنتج الإقتصادية لمحصول القطن حوالى ٤٠,٥ مليون جنيه فى الفترة الأولى إرتفع إلى نحو ٧٠,٨ مليون جنيه فى الفترة الثانية، ويرجع سبب زيادة صافى خسارة المنتج الإقتصادية، إلى إتباع الدولة سياسة فرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة على منتجى القطن، وإنخفاض الأسعار المزرعية عن نظيرتها بأسعار الحدود، مما أدى إلى السلوك غير الرشيد للموارد الإنتاجية وبالتالى عدم توزيع الموارد الإنتاجية بكفاءة وتوجيهها إلى أنشطة ذات إنتاجية منخفضة.

كما بلغ متوسط صافى خسارة المستهلك الإقتصادية للقطن نحو ٢٩,٢ مليون جنيه فى الفترة الأولى، إرتفع إلى نحو ٤٥,٨ مليون جنيه فى الفترة الثانية، وقد يرجع سبب إرتفاع صافى خسارة المستهلك الإقتصادية المتزايد، إلى إتباع سياسة حمائية لدعم المستهلك، وبالتالى تحويل الإنفاق الإستهلاكى من سلع عالية المنفعة

إلى أخرى ذات منفعة أقل بسبب إنخفاض أسعارها، بمعنى إتجاه المستهلك المحلـــى إلى الإقبال على شراء ملابس ومنسوجات أخرى غير قطنية منخفضة الأسعار.

كما تبين أن الخسارة فى فائض المنتج قد بلغت حوالى ٢٤٩,١ مليون جنية فى الفتره الأولى، إرتفعت إلى نحو ٤٥٧,٣ مليون جنية. ويرجع سبب إرتفاع الخسارة فى فائض المنتج، إلى زيادة التكاليف عن الإيرادات بسبب إنخفاض السعر المزرعى عن سعر الحدود، وبالتالى فإن المنتج المحلى قد حقق خسارة نتيجة بيع كميات قليلـة بأسعار منخفضة، مما إنعكس على إنخفاض رفاهية منتجى القطن.

وبالنسبة لتحليل نموذج التوازن الجزئى لمحصول القطن، فتوضح نتائج جدول (٢) ما يلى:

جدول (٢): نتائج قياس مصفوفة تحليل السياسة، ونموذج التوازن الجزئى لمحصـــول القطـن بالمليون جنية فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠).

البيان	متوسط الفترة الأولى (١٩٩٠-١٩٩٤)	متوسط الفترة الثانية (١٩٩٥-٢٠٠٠)
الإنتاج (مليون طن)	٠,٨٧	٠,٦٩
السعر المزرعى (جنية/طن)	٢١٠٠,٠٦	٢٧٠١,٨٤
كمية الصادرات (مليون طن)	٠,٠٦	٠,٠٣
سعر التصدير (جنية/طن)	٦٨٤٦,٢٦	٨٠٦٨,٤٣
قيمة الصادرات (مليون جنية)	٢٩٢,٤٠	٢٠٣,٣٨
معامل الحماية الإسمى	٠,٢٧	٠.٢٥
معدل الحماية الإسمى	-٠,٧٣	-٠,٧٥
معامل الحماية الفعال	٠,٢٤	٠,٢١
معدل الحماية الفعال	-٠,٧٦	-٠,٧٩
تكلفة الموارد المحلية	٠,١١	٠,١٣
صافى الخسارة الإقتصادية فى الإنتاج	٤٠,٥	٧٠,٨
صافى الخسارة الإقتصادية فى الإستهلاك	٢٩,٢	٤٥,٨
التغير فى فائض المنتج	-٢٤٩,١	-٤٥٧,٣
التغير فى فائض المستهلك	٦٣٥,٨	١٠٧٤,٢
التغير فى الإيراد الحكومى	-٤٥٦,٥	-٧٣٣,٥
التغير فى النقد الأجنبى	-١٨٥,٦	-٣٠٧,٢
صافى الأثر على صادرات القطن	-٦٩,٨	-١١٦,٦

المصدر: جمعت وحسبت من المراجع العربية: (١)، (٢)، (٣)، (٩)، (١٠)، (١١).

كما بلغ التغير فى فائض المستهلك نتيجة تصدير القطن حوالى ٦٣٥,٨ مليون جنية فى الفترة الأولى، إرتفع إلى نحو ١٠٧٤,٢ مليون جنية فى الفترة الثانية، وقد يرجع سبب إرتفاع المكاسب فى فائض المستهلك إلى إستمرار سياسه دعم مستهلكى القطن، وبالتالى فإن المستهلك المحلى قد حقق مكاسب نتيجة إستهلاك كميات كبيرة بأسعار منخفضة، مما إنعكس على زيادة رفاهية مستهلكى القطن.

ولقد بلغ مقدار الخسارة فى الإيراد الحكومى حوالى ٤٥٦,٥ مليون جنية فى الفترة الأولى، إرتفع إلى نحو ٧٣٣,٥ مليون جنية فى الفترة الثانية، ويرجع سبب زيادة الخسارة فى الإيراد الحكومى إلى زيادة الطلب المحلى فى ظل إنخفاض الأسعار المحلية نتيجة سياسة الدعم الموجهة لصالح المستهلك.

وبالنسبة للخسارة فى النقد الأجنبى فقد بلغت خلال متوسط الفترة الأولى نحو ١٨٥,٦ مليون جنية، إرتفعت إلى نحو ٣٠٧,٢ مليون جنية فى الفترة الثانية، ويرجع سبب زيادة الخسائر فى حصيلة النقد الأجنبى خلال فترتى الدراسة إلى إنخفاض قيمة صادرات القطن، حيث بلغت قيمة الصادرات خلال متوسط فترتى الدراسة نحو ٢٩٢,٤، ٢٠٣,٣٨ مليون جنية على الترتيب، كما توضح النتائج أيضاً أن كمية صادرات القطن خلال الفترة الأولى قد بلغت نحو ٠,٠٦ مليون طن، إنخفضت إلى نحو ٠,٠٣ مليون طن خلال الفترة الثانية.

وأخيراً بالنسبة لصافى الخسارة الإقتصادية، فقد بلغ متوسط الخسارة الإقتصادية نتيجة تصدير القطن حوالى ٦٩,٨ مليون جنية، إرتفع إلى نحو ١١٦,٦ مليون جنية خلال الفترة الثانية الخاصة بتطبيق إتفاقية التجارة العالمية، وقد يرجع سبب إرتفاع صافى الخسارة الإقتصادية المتزايد خلال فترتى الدراسة، إلى عدم كفاءة توزيع الموارد الإنتاجية والإنفاق الإستهلاكى على القطن.

٣- محصول القمح

يشير جدول (٣) إلى نتائج تقدير معاملات الحماية الإسمية والفعالة، معامل تكلفة الموارد المحلية، ونموذج التوازن الجزئى لمحصول القمح خلال فترتى الدراسة، حيث أمكن التوصل إلى النتائج التالية:

بلغ متوسط معامل الحماية الإسمى لمحصول القمح خلال الفترة الأولى نحو ١,٠١، إرتفع خلال الفترة الثانية إلى نحو ١,١٢، وبمعدل إزدياد يقدر بنحو ١٠,٩% عما كان عليه خلال الفترة الأولى. كما بلغ معدل الحمايه الإسمى للقمح خلال الفترة الأولى حوالى ٠,٠١، أرتفع خلال الفترة الثانية إلى نحو ٠,١٢ يوضح هذا أن الدولة قد بدأت فى حماية الأسعار المزرعية لمنتجى القمح، حيث تم إتخاذ إجراءات حمائية لصالح المنتج على حساب المستهلك تمثلت فى زيادة السعر المزرعى عن سعر الحدود.

كما بلغ معامل الحماية الفعال لمحصول القمح خلال متوسط الفترة الأولى

بحوالى ١,٠٣، إرتفع خلال الفترة الثانية إلى نحو ١,١٣، وبمعدل إزدياد يقدر بنحو ٩,٧% عما كان عليه خلال الفترة الأولى. ولقد بلغ متوسط معدل الحماية الفعال خلال الفترة الأولى حوالى ٠,٠٣، إرتفع خلال الفترة الثانية إلى نحو ٠,١٣، وهذا يؤكد على وجود سياسة حمائية لصالح منتجى القمح خلال فترتى الدراسة.

وأخيراً يشير معامل تكلفة الموارد المحلية لمحصول القمح خلال الفترة الأولى أنه بلغ نحو ٠,٤١، إزداد خلال الفترة الثانية إلى نحو ٠,٥٧، وبمعدل إزدياد يقدر بنحو ٣٩% مقارنة بالفترة الأولى٠ وهذا يوضح وجود ميزه نسبية فى إنتاج القمح محلياً.

وبالنسبة لتحليل نموذج التوازن الجزئى لمحصول القمح، فتوضح نتائج جدول (٣) ما يلى:

بلغ متوسط صافى خسارة المنتج الإقتصادية لمحصول القمح حوالى ١٧,٤ مليون جنيه فى الفترة الأولى ٠ إرتفع إلى نحو ٣٣,١ مليون جنيه فى الفترة الثانية، ويرجع سبب إرتفاع صافى خسارة المنتج الإقتصادية إلى سياسة فرض الضرائب على منتجى القمح التى كانت تتبعها الدولة وكذلك سياسة دعم مستلزمات الإنتاج التى أدت إلى السلوك غير الرشيد للموارد الإنتاجية وبالتالى فإن الموارد الإنتاجية لا تتوزع بكفاءة لتوجيهها إلى أنشطة ذات إنتاجية منخفضة.

كما بلغ متوسط صافى خسارة المستهلك الإقتصادية خلال الفترة الأولى نحو ١٢,٦ مليون جنيه، إرتفع إلى نحو ٢١,٣ مليون جنيه فى الفترة الثانية. ويرجع سبب إرتفاع صافى خسارة المستهلك الإقتصادية إلى أن الدولة كانت تقوم بدعم المستهلك، ولكن تم إزالة الدعم عن المستهلك تدريجياً، وأنعكس ذلك على قيام المستهلك بزيادة الإستهلاك نتيجة لإنخفاض السعر المحلى.

ولقد بلغ مقدار الخسارة فى متوسط فائض المنتج نتيجة إستيراد القمح حوالى ٢٧,٧ مليون جنية فى الفترة الأولى، بينما حقق منتجى القمح عائد قدر بحوالى ٣٣٠,٥ مليون جنية خلال الفترة الثانية. ويرجع سبب الخسارة فى فائض المنتج إلى زيادة التكاليف عن الإيرادات بسبب إنخفاض السعر المزرعى عن سعر الحدود، وبالتالى فإن المنتج المحلى قد حقق خسارة نتيجة بيع كميات قليلة بأسعار منخفضة، بينما تم تحقيق مكاسب للمنتج المحلى نتيجة بيع كميات كبيرة بأسعار مرتفعة، وإرتفاع السعر المزرعى عن سعر الحدود، مما إنعكس على زيادة رفاهية منتجى القمح، حيث بلغ معامل الحماية الإسمى خلال متوسط الفترتين موضع الدراسة نحو ١,٠١، ١,١٢ على الترتيب.

وتوضح النتائج أن متوسط الخسائر فى فائض المستهلك نتيجة لإستيراد القمح بلغ حوالى ٩,٢ مليون جنية فى الفترة الأولى، إرتفع إلى نحو ٧٠٤,٨ مليون جنية خلال الفترة الثانية. ويرجع سبب إرتفاع الخسائر إلى تراجع سياسه الدعم ولذلك تم تحقيق خسارة للمستهلك نتيجة شراء كميات قليلة بأسعار مرتفعة، وبالتالى زيادة الإنفاق الإستهلاكى على القمح، مما إنعكس على إنخفاض رفاهية مستهلكى القمح.

وبالنسبة للتغير فى الإيراد الحكومى، فقد بلغ متوسط الإيراد الحكومى نتيجة لإستيراد القمح حوالى ٦,٩ مليون جنية فى الفتره الأولى، إرتفع إلى نحو ٣١٩,٩ مليون جنية فى الفترة الثانيه. وقد يرجع سبب زيادة العائد فى الإيراد الحكومى إلى زيادة العرض عن الطلب المحلى للقمح، مما أدى إلى إنخفاض كمية واردات القمح وهذا يعكس الأثر الواضح لتحرير التجارة الخارجية على زيادة الإيراد الحكومى، حيث يلاحظ أن كمية واردات القمح خلال الفترة الأولى قد بلغت نحو ٤,٤٩ مليون طن، إنخفضت إلى نحو ٤,١٣ مليون طن خلال الفترة الثانية.

وقد بلغ متوسط حصيلة النقد الأجنبى المدفوع لإستيراد القمح من الخارج حوالى ٦٤,٢ مليون جنية فى الفترة الأولى، بينما تم تحقيق خسائر بلغت نحو ١١٣,٦ مليون جنية خلال الفترة الثانية. ويرجع سبب زيادة حصيلة النقد الأجنبى المدفوع فى الفترة الأولى، إلى زيادة الطلب عن العرض المحلى للقمح، نتيجة زيادة إستهلاك القمح، الأمر الذى أدى إلى زيادة الإعتماد على الإستيراد، ومن ثم زيادة قيمة واردات القمح. بينما يرجع سبب وجود خسارة فى النقد الأجنبى فى الفترة الثانية إلى زيادة العرض عن الطلب المحلى للقمح، الأمر الذى أدى إلى تقليل الإعتماد على الإستيراد، ومن ثم إنخفاض حجم واردات القمح.

وأخيرا فقد بلغ متوسط صافى الخسارة الإقتصاديه نتيجة إستيراد القمح حوالى ٣٠ مليون جنية، إرتفع إلى نحو ٥٤,٤ مليون جنية. ويرجع سبب إرتفاع صافى الخسارة الإقتصادية إلى عدم كفاءة توزيع الموارد الإنتاجية والإنفاق الإستهلاكى.

ويمكن القول بصفة عامه فى ضوء نتائج مصفوفة تحليل السياسة، وجود حمايه لمحصولى الأرز والقمح لصالح المنتج على حساب المستهلك خلال الفترة الثانية (١٩٩٥-٢٠٠٠) الخاصة بتطبيق إتفاقية التجارة العالميه، فى حين تبين إتباع سياسة فرض ضرائب على منتجى هذين المحصولين خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤)، كما أوضحت النتائج أيضا وجود سياسة فرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة على منتجى القطن خلال فترتى الدراسة.

كما تبين وجود ميزه نسبيه وفقا لمعيار تكلفة الموارد المحلية فى إنتاج المحاصيل الثلاثة، وذلك خلال فترتى الدراسة، وإن أخذت فى التناقص خلال الفترة الثانية، ولذلك ينصح بزيادة إنتاج هذه المحاصيل الإستراتيجية الهامة.

وعلى الجانب الأخر، فقد أوضحت نتائج نموذج التوازن الجزئى إرتفاع صافى الخسارة الإقتصادية على مستوى كل من المنتج والمستهلك فى الفترة الثانية مقارنه بالفترة الأولى لمحاصيل الأرز، القطن، والقمح، وهذا يرجع إلى سياسة فرض

الضرائب المباشرة وغير المباشرة التى كانت تتبعها الدولة على المنتجين، وكذلك سياسة دعم مستلزمات الإنتاج، فأدى ذلك إلى السلوك غير الرشيد للموارد الإنتاجية وبالتالى عدم كفاءة توزيع الموارد الإنتاجية. بالاضافة إلى أن سياسة دعم المستهلك قد أدت إلى القيام بزيادة الإستهلاك فى ظل الأسعار المحليه المنخفضة، الأمر الذى سبب سوء توزيع الإنفاق الاستهلاكى.

جدول (٣) نتائج قياس مصفوفة تحليل السياسة، ونموذج التوازن الجزئى لمحصول القمح بالمليون جنيه فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠).

البيان	متوسط الفترة الأولى (١٩٩٠-١٩٩٤)	متوسط الفترة الثانية (١٩٩٥-٢٠٠٠)
الإنتاج (مليون طن)	٤,٦٤	٦,٤٤
السعر المزرعى (جنية/طن)	٥١٢,٣١	٦٥٥,٦٦
كمية الواردات (مليون طن)	٤,٤٩	٤,١٣
سعر الإستيراد (جنية/طن)	٤٤٩,٨٨	٥٦٢,٠٥
قيمة الواردات (مليون جنية)	١٩٨٧,٥٠	٢٣٩١,٢٨
معامل الحماية الإسمى	١,٠١	١,١٢
معدل الحماية الإسمى	٠,٠١	٠,١٢
معامل الحماية الفعال	١,٠٣	١,١٣
معدل الحماية الفعال	٠,٠٣	٠,١٣
تكلفة الموارد المحلية	٠,٤١	٠,٥٧
صافى الخسارة الإقتصادية فى الإنتاج	١٧,٤	٣٣,١
صافى الخسارة الإقتصادية فى الإستهلاك	١٢,٦	٢١,٣
التغير فى فائض المنتج	-٢٧,٧	٣٣٠,٥
التغير فى فائض المستهلك	-٩,٢	-٧٠٤,٨
التغير فى الإيراد الحكومى	٦,٩	٣١٩,٩
التغير فى النقد الأجنبى	٦٤,٢	-١١٣,٦
صافى الأثر على واردات القمح	-٣٠,٠	-٥٤,٤

المصدر: جمعت وحسبت من المراجع العربية: (١)، (٢)، (٣)، (٩)، (١٠)، (١١).

ولقد أوضحت النتائج أيضا إنخفاض الخسائر فى فائض منتجى الأرز، وزيادتها بالنسبة لمنتجى القطن، فى حين تبين تحقيق مكاسب لمنتجى القمح خلال الفترة الثانية. وبالنسبة للتغير فى فائض المستهلك، فقد تم تحقيق خسائر بالنسبة لمستهلكى الأرز والقمح، بينما تم تحقيق مكاسب لقطاع صناعة القطن خلال الفترة الثانية للدراسة. وبالنسبة للتغير فى الإيراد الحكومى، فقد أوضحت النتائج وجود

خسائر بالنسبة لمحصولى الأرز والقطن، فى حين تم تحقيق مكاسب لمحصول القمح، وذلك خلال الفترة الثانية أيضاً. أما التغير فى النقد الأجنبى، فقد أظهرت النتائج وجود خسائر للمحاصيل الثلاثة خلال فترتى الدراسة، باستثناء الفترة الأولى لمحصول القمح. وأخيراً بالنسبة لصافى الخسارة الإقتصادية فقد تبين وجود خسارة إقتصادية خلال فترتى الدراسة، حيث تزايدت خلال الفترة الثانية لمحاصيل الأرز، القطن والقمح مقارنة بالفترة الأولى.

٣. النتائج

واجه الإقتصاد القومى المصرى عقب النصف الثانى من الثمانينيات تغيرات إقتصادية من خلال إنتهاج الدولة سياسه الإصلاح الإقتصادى، كما واجهت مصر عام ١٩٩٥ تغيرات أخرى على المستوى العالمى، تمثلت فى الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) عقب التوقيع على الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والمعروفة بإتفاقية الجات (GATT). ومما لا شك فيه أن تلك المتغيرات المحلية والعالمية تمثل تحدياً حقيقياً للسياسه الزراعية المصرية فى الأسواق العالمية لمواجهة قوى التكتلات الإقتصادية وشرطاً أساسياً لتعميق قدرة الزراعة المصرية التنافسية.

وتنحصر مشكلة الدراسة فى عدم معرفة أثر التغيرات العالمية على السياسات الزراعية المتعلقة بمحاصيل الأرز، القطن، والقمح، من حيث مدى توافر الحماية السعرية التى تمكن من الإستمرار فى الإنتاج والميزه النسبية التى يمكن معها توافر حد أدنى من التواجد فى السوق العالمى فى ظل تطبيق إتفاقية التجاره العالمية، وإنخفاض مستوى آداء القطاع الزراعى نتيجة التدخل الحكومى غير المتوازن متمثلاً فى دعم القطاعات غير الزراعية على حساب القطاع الزراعى من خلال فرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة وتأثير ذلك على الرفاهية الإقتصادية للمجتمع. ولقد إستهدف البحث الوقوف على أثر تطبيق إتفاقية التجارة العالمية فى بداية عام ١٩٩٥ على المتغيرات الإقتصاديه المختلفة وثيقة الصلة بالسياسات الزراعية المتبعة فى إنتاج المحاصيل موضع الدراسه من حيث ظروف الحماية السعرية ومقومات الميزة النسبية لتلك المحاصيل، ومن ثم الوقوف على واقع بعض المتغيرات المتمثلة فى صافى الخسارة الإقتصادية فى الإنتاج، صافى الخسارة الإقتصادية فى الإستهلاك، التغير فى فائض المنتج، التغير فى فائض المستهلك، التغير فى الإيراد الحكومى، والتغير فى النقد الأجنبى للمحاصيل المذكورة.

ولذلك تم الإعتماد على تقدير مصفوفة تحليل السياسة، لحساب معاملات ومعدلات الحماية الإسميه والفعالة وتكلفة الموارد المحلية، كما تم بناء نموذج توازن جزئى لتوضيح الإختلالات السعرية وحجم الدعم أو الضرائب المفروضة على المنتج والمستهلك.

ولقد أوضحت نتائج مصفوفة تحليل السياسة، أن معامل الحماية الإسمى والفعال أكبر من واحد، وهذا يوضح وجود حماية لصالح المنتج على حساب المستهلك لمحصولى الأرز والقمح خلال الفترة الثانية، بينما تبين وجود سياسة فرض ضرائب على منتجى القطن خلال فترتى الدراسة نظرا لأن معاملات الحماية أقل من واحد. ويشير معامل تكلفة الموارد المحلية بأن هناك ميزه نسبيه فى إنتاج المحاصيل الثلاثة موضع الدراسة، وإن لوحظ وجود تناقص فى تلك الميزه خلال الفترة الثانية، وعموما فإنه ينصح بالتوسع فى إنتاج هذه المحاصيل الإستراتيجيه الهامة.

ولقد أوضحت نتائج نموذج التوازن الجزئى إرتفاع صافى الخسارة الإقتصادية لكل من المنتج والمستهلك فى الفترة الثانية لمحاصيل الأرز، القطن، والقمح. وهذا يرجع إلى سياسة فرض الضرائب على المنتجين، أما بالنسبة لصافى الخسارة الإقتصاديه فقد تزايدت خلال الفترة الثانية لمحاصيل الأرز، القطن والقمح مقارنة بالفترة الأولى.

٤. المراجع

١- البنك الأهلى المصرى "النشرة الإقتصادية" أعداد متفرقة.
٢- الجهاز المركزى للتعبئه العامه والإحصاء "الكتاب الإحصائى السنوى"، أعداد متفرقة.
٣- الجهاز المركزى للتعبئه العامة والإحصاء "نشرة التجاره الخارجية" أعداد متفرقة.
٤- سعد زكى نصار (دكتور) "التقييم المالى والإقتصادى والإجتماعى للمشروعات" معهد التخطيط القومى، القاهره، ١٩٨٠.
٥- سعد زكى نصار (دكتور) "السياسة السعرية الزراعية فى إطار سياسات الإصلاح الإقتصادى فى مصر"، الندوه القوميه للسياسات الزراعية فى جمهورية مصر العربيه، وزارة الزراعة، ١٩٩٢.
٦-سعد زكى نصار (دكتور)، محمود السيد منصور (دكتور) "السياسة السعرية والإنتاج الزراعى" ندوة السياسات السعرية والتسويقية الزراعية فى جمهورية مصر العربية، وزارة الزراعة، القاهره، أكتوبر، ١٩٨٧.
٧- محسن محمود البطران (دكتور) "أثر برامج الإصلاح الإقتصادى على بعض المحاصيل الاستراتيجية المصريه" المجلة العلمية لكلية الزراعه، جامعة القاهرة، مجلد ٤٦، عدد ٤، أكتوبر، ١٩٩٥، ص ص ٥٢٨-٥٦٢.
٨- محسن محمود البطران (دكتور) "أثر سياسه التحرر الإقتصادى على محصول القمح المصرى" المجلة العلمية لكلية الزراعه، جامعة القاهرة، مجلد ٤٦، عدد ٤، أكتوبر، ١٩٩٥، ص ص ٤٩٠-٥٠٨.
٩- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعى "نشرة الإقتصاد الزراعى"، أعداد متفرقة.
١٠- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، الإداره المركزية للإقتصاد الزراعى "سجلات قسم الإحصاء"، بيانات غير منشورة.
١١- وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، الإداره المركزية للإقتصاد الزراعى "سجلات قسم التكاليف"، بيانات غير منشورة.

REFERENCES

1-Balassa , Bela (1965). "Tariff Protection in Industrial Countries: An Evaluation" J. Polit. Econ., Vol. 73,No. 2., pp 573-594.

2-Johnson, Harry G. (1960). "The Cost of Protection and the Scientific Tariff" J. Polit. Econ., Vol. 68, No. 4, , pp 427-345.

3-Monke, Eric & Scott R. Perason(1989). "The Policy Analysis Matrix For Agricultural Development" Cornell Univ. Press, London, UK,

4-Pale, Malcolm D. & Ernst Lutz , (1981). "Price Distortions in Agriculture and Their Effects: An International Comparison" Am. J. Ag. Econ., Vol. 63, No. 1, pp 8-22.

5-Tsakok, Isabelle(1990). "Agricultural Price Policy: A Practitioner's Guide to Partial Equilibrium Analysis" Cornell Univ. Press, London, UK,